قرار لمجلس المنافسة عدد 84/ق/2022 صادر في 29 من ذي الحجة 1443 (29 يوليو 2022) المتعلق بتولي شركة «CMA CGM S.A.» المراقبة الحصرية لشركة «GEFCO SA» وجميع فروعها المباشرة وغير المباشرة، وذلك عبر اقتناء نسبة 99,96 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 29 من ذي الحجة 1443 (29 يوليو 2022) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وعلى تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 47/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 4 رمضان 1443 (6 أبريل 2022)، المتعلق بتولي شركة «CMA CGM S.A» المراقبة الحصرية لشركة «GEFCO SA» وجميع فروعها المباشرة وغير المباشرة، وذلك عبر اقتناء نسبة 99,96 % من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/49 بتاريخ 4 رمضان 1443 (6 أبريل 2022) القاضي بتعيين السيدتين كوثر الإدريسي ورجاء مغربي مقررتين في الموضوع، طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وحيث إنه بناء على الطلب الذي تقدمت به شركة «CMA CGM S.A» المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 2022/77 بتاريخ 4 رمضان 1443 (6 أبريل 2022)، منح مجلس المنافسة بمقتضى قراره رقم 33/ق/2022 الصادر في 9 رمضان 1443 (11 أبريل 2022) ترخيصا استثنائيا لشركة «CMA CGM S.A» من أجل الشروع في الإنجاز الفعلي لعملية التركيز المذكورة، طِبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 17 من رمضان 1443 (19 أبريل 2022) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 4 شوال 1443 (5 ماي 2022)، والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف المسجل تحت عدد 47/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 4 ذي الحجة 1443 (4 يوليو 2022) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 29 من ذي الحجة 1443 (29 يوليو 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح دراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز كان موضوع اتفاق مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 27 مارس 2022، ينص على تولي شركة «CMA CGM S.A» المراقبة الحصرية المباشرة لشركة «GEFCO SA» ولجميع فروعها المباشرة وغير المباشرة، تتعهد بموجبه شركة «CMA CGM S.A» باقتناء نسبة 99,96% من رأسمال شركة «GEFCO SA» وحقوق التصويت المرتبطة به وفق ثلاثة عقود تفويت وشراء أسهم وقعت من قبل أطراف العملية بتاريخ 5 أبريل 2022، مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40 % من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «CMA CGM S.A» للمراقبة الحصرية لشركة « GEFCO SA» وجميع فروعها المباشرة وغير المباشرة، عبر اقتناء نسبة 99,96% من رأسمال الشركة المستهدفة وحقوق التصويت المرتبطة به وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها لشرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما تجاوز رقم المعاملات الإجمالي الوطني والعالمي المحقق من قِبل مجموع المنشآت المعنية بالعملية للسقف المحدد وفق المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز، هي :

- **الجهة المقتنية** : شركة «CMA CGM S.A»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون الفرنسي. وهي الشركة الأم لمجموعة من الشركات العالمية المتواجدة بأكثر من ستة عشر دولة وتنشط بالأساس في مجال خدمات النقل عبر الحاويات والشحن البحري، الخدمات اللوجيستيكية والوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي، كما باشرت هذه الشركة إطلاق خدمات النقل والشحن الجوي عبر فرعها «CMA CGM Air Cargo». وتقدم هذه الشركة من خلال الفروع التابعة لها بالمغرب، خدمات للنقل البحري للبضائع عن طريق الحاويات «Transport maritime conteneurisé» وعلى متن سفن الدحرجة «Transport sur navires rouliers». كما تنشط في ميدان استغلال الموانئ حيث تستغل إحدى محطات ميناء الدار البيضاء بالإضافة إلى تقديم خدمات متنوعة بأرصفة الموانئ. وتعد ضمن الفاعلين الوطنيين في مجال الخدمات اللوجيستيكية والوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي وذلك عبر فرعيها «CEVA Logistics Maroc» و«CEVA Logistics Morocco Free Zone» ؛

- **الجهة المستهدفة** : شركة «GEFCO SA» الخاضعة للقانون الفرنسي وجميع فروعها المباشرة وغير المباشرة، وهي جميعها مملوكة لكل من الشركة الوطنية الروسية للسكك الحديدية «La compagnie ferroviaire publique russe, RZD» وشركة «STELLANTIS» المتخصصة في صناعة وتسويق المركبات. وتنشط الشركة المستهدفة على الصعيد الدولي في مجال الخدمات اللوجيستيكية والوكالة بالعمولة في النقل الدولي، الموجهة بشكل أساسي لمختلف الصناعات كقطاع السيارات والأدوية. كما أنها تقدم بالمغرب خدمات الوكالة بالعمولة في النقل الدولي بالإضافة إلى خدمات اللوجيستيك الموجهة أساسا، باعتبار انتمائها التاريخي لشركة «STELLANTIS»، إلى المركبات الجاهزة «Logistique de Véhicules Finis». وتقدم خدماتها بالمغرب كذلك من خلال الفروع التابعة لها وهي شركة «GEFCO Maroc» وشركة «GEFCO Maroc Free Zone» وشركة «GEFCO Great Lorry and Transport Sarl» ؛

وحيث إنه حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، تندرج في سياق الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه شركة «GEFCO» والمرتبطة بالتدابير العقابية والقيود الاقتصادية والمالية المفروضة على المنشآت المرتبطة أو المراقبة من قبل مساهمات روسية. كما أنها ستمكن الشركة المقتنية من تعزيز عرضها في السوق الدولية والوطنية، عبر تقديم خدمات متكاملة للنقل واللوجستيك والوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة اعتمادا على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتوج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج مسطرة التحقيق فإن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي كالآتي :

- سوق الخدمات اللوجستيكية: إذ تعرض الخدمات اللوجستيكية الرابطة بين مختلف أجزاء سلسلة التوريد للسلع بين نقطة المنشأ ونقطة الوصول، من أجل تدبير التدفق وتخزين البضائع. ويمكن اعتماد تقسيمات فرعية لهذه السوق حسب نوعية السلع أو القطاعات المستفيدة من هذه الخدمات، وذلك استنادا لتوجه مجلس المنافسة من خلال القرار عدد 78/ق/2020 الصادر في 11 من ربيع الآخر 1442 (27 نوفمبر 2020) غير أنه وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة يمكن أن يبقى تحديد هذه السوق مفتوحا دون حاجة لاعتماد تقسيم أدق ؛

- سوق الوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي : والتي تشمل تقديم خدمات تنظيم النقل الدولي للسلع نيابة عن العملاء من المستوردين والمصدرين وفقا لاحتياجاتهم انطلاقا أو وصولا إلى السوق الوطنية. وقد تشمل هذه الخدمات جل أو بعض مراحل سلسلة التوريد أو التصدير للعملاء، ابتداء من التوجيه القبلي البري، والنقل البحري أو الجوي، إلى التوجيه البعدي البري بما في ذلك المناولة المختلفة، والتخزين المؤقت، والإجراءات الإدارية والجمركية. ويمكن اعتماد تقسيمات فرعية لهذه السوق حسب أنماط النقل المعتمدة (جوي، بحري وبري،) ؛

- سوق النقل البحري المنتظم للبضائع عن طريق الحاويات : وتشمل تقديم خدمات منتظمة ومجدولة للنقل البحري للبضائع عن طريق الحاويات، دون الحاجة لاعتماد تقسيم أدق ؛

- سوق النقل البحري للبضائع على متن سفن الدحرجة «Transport Maritime sur Navires Rouliers» : وتشمل خدمات النقل البحري للمعدات الدارجة كالمركبات على متن سفن مجهزة بمنحدر وصول متحرك يسمح بتحميل أو تفريغ المعدات عن طريق السحب بين الحافة والرصيف ؛

وحيث إنه تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافية بالنسبة لأسواق الخدمات اللوجيستيكية والوكالة بالعمولة في النقل الدولي وذلك بالنظر إلى خصائص العرض والطلب ووفق قرارات سابقة لمجلس المنافسة لا سيما منها القرار عدد 78/ق/2020 الصادر في 11 من ربيع الآخر 1442 (27 نوفمبر 2020) ؛

وحيث إن مجلس المنافسة سبق له أن اعتبر من خلال قراره عدد 62/ق/2021 الصادر في 7 ذي القعدة 1442 (18 يونيو 2021)، أن التحديد الجغرافي للخدمات المنتظمة للنقل والشحن البحري يعتمد على خطوط شحن محددة من خلال سلسلة الموانئ التي يتم المرور منها بين الوِجهتين موضوع الخدمة، والتي يمكن كذلك تقسيمها إلى صنفين من الخطوط، مقابلين لاتجاهي الخط (ذهابا وإيابا). غير أنه بالنظر إلى طبيعة هذه العملية وغياب أي تأثير أفقي على المنافسة في الأسواق الوطنية للنقل البحري المنتظم للبضائع عن طريق الحاويات والنقل البحري على متن سفن الدحرجة، يمكن أن يبقى تحديد هذه السوق مفتوحا دون حاجة لاعتماد تقسيم أدق ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للآثار الأفقية لهذه العملية على المنافسة في الأسواق المرجعية المعنية، أبان على أنه :

- بالنسبة للسوق الوطنية للخدمات اللوجيستيكية حيث تتقاطع أنشطة أطراف العملية المقدمة من قبل فروعها: فإن الحصة التراكمية للأطراف المعنية في هذه السوق تتراوح بين [0 - 7] %، وهو ما لن يترتب عنه إحداث أو تعزيز لوضعية هيمنة اقتصادية في السوق المرجعية، في ظل تواجد عدد مهم من المتنافسين وكذا بالنظر إلى الطابع المنفتح لهذه السوق. وكذلك بالنسبة لقسم خدمات لوجيستيك المركبات الجاهزة «Logistique de Véhicules Finis» التي شكلت مجال تخصص بالنسبة للشركة المستهدفة «GEFCO SA»، بحصة سوق لا تتجاوز 6،5 %. وبالتالي، فإن إنجاز عملية التركيز ليس من شأنه الإخلال بالمنافسة على مستوى التأثيرات الأفقية في السوق الوطنية للخدمات اللوجيستيكية؛

- بالنسبة للسوق الوطنية لخدمات الوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي حيث تتقاطع أنشطة أطراف العملية المقدمة من قبل فروعها : وبالنظر إلى الإطار القانوني المنظم لولوج هذه السوق، فإن هذه الأخيرة تبقى سوقا منفتحة وتعرف تعددا للفاعلين ووجود منافسين لأطراف العملية. كما أن الحصة التراكمية للأطراف المعنية داخلها تتراوح بين [0 - 5]%، كما أسفر التحقيق من جهة أخرى إلى أن الحصة التراكمية للأطراف المعنية على مستوى قسمي خدمات الوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي المعتمدة على النمط الجوي وخدمات الوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي المعتمدة على النمط البحري، تتراوح بين [0-3] %، فيما تتراوح بين [0-16] %، على مستوى قسم خدمات الوكالة بالعمولة في مجال النقل الدولي المعتمدة على النمط البري. وهو الأمر الذي لن يترتب عنه إحداث أو تعزيز لوضعية هيمنة اقتصادية في هذه السوق المرجعية؛

وحيث إن عملية التركيز الحالية لها تأثيرات عمودية باعتبار التداخل العمودي بين خدمات النقل البحري المنتظم للبضائع عن طريق الحاويات وكذا النقل البحري على متن سفن الدحرجة المُقدمة من قبل الشركة المقتنية «CMA CGM S.A» والفروع التابعة لها، وكذا خدمات الوكالة بالعمولة في النقل الدولي المُقدمة من قبل الشركة المستهدفة «GEFCO SA» لاسيما تلك منها المعتمدة على النمط البحري، ما يستوجب دراسة احتمالات إغلاق السوق في وجه المنافسين في الأسواق البعدية، بتقييد وصول الوكلاء بالعمولة في مجال النقل الدولي إلى مصادر التوريد من خدمات النقل البحري أو في وجه المنافسين في الأسواق القبلية، بتقييد وصول شركات الشحن البحري إلى منافذ ترويج خدماتها؛

وحيث خلصت نتائج التحليل التنافسي الذي أنجزته مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة إلى أن وضعية الأطراف بعد العملية لن تؤهلها لإغلاق الأسواق المرجعية المذكورة، في ظل وجود عدد كاف من المتنافسين المهمين وتوفر بدائل متنوعة في الأسواق القبلية والبعدية. ومن ثم، فإن إنجاز عملية التركيز ليس من شأنه أن يؤثر سلبا على المنافسة من خلال التأثيرات العمودية في السوق المرجعية ؛

وحيث إن تحليل الآثار التكتلية بين الخدمات اللوجيستيكية وخدمات النقل البحري خلص من جهة، إلى أن حصص الأطراف في سوق الخدمات اللوجيستيكية، بما في ذلك قسم خدمات لوجيستيك المركبات الجاهزة «Logistique de Véhicules Finis»، تتراوح بين [0-7] %، ومن جهة أخرى، إلى مواجهة شركة «CMA CGM S.A» لعدد مهم من المنافسين القادرين على توفير بدائل متنوعة وكافية لخدماتها داخل سوق النقل البحري المنتظم للبضائع عن طريق الحاويات والنقل البحري للبضائع على متن سفن الدحرجة «Transport Maritime sur Navires Rouliers»، وهو الأمر الذي لا يؤهلها لإغلاق الأسواق المعنية. وبالتالي، فإن إنجاز عملية التركيز ليس من شأنه الإخلال بالمنافسة على مستوى التأثيرات التكتلية ؛

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن العملية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق الوطنية المعنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 47/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 4 رمضان 1443 (6 أبريل 2022)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «CMA CGM S.A» للمراقبة الحصرية لشركة « GEFCO SA» وجميع فروعها المباشرة وغير المباشرة، عبر اقتناء نسبة 99,96% من أسهم رأسمال الشركة المستهدفة وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بتاريخ 29 من ذي الحجة 1443 (29 يوليو 2022)، بحضور السيد أحمد رحو رئيسا للجلسة، والسيدة جهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.